

التدخلات الدولية والإقليمية وتأثيرها في مشروع بناء الدولة بالعراق بعد عام ٢٠٠٣ (تركيا – السعودية – إيران) أنموذجاً - دراسة تحليلية -

م.م. كرار إسماعيل محمد مرضي
المعهد التقني- التجف/جامعة الفرات الاوسط التقنية
karrar.ismaeecnj@atu.edu.iq

الملخص:

يعد مشروع بناء الدولة العراقية على أسس ومعايير جديدة، من أبرز التحولات التي أفرزها الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، ورغم ما شابه مثل هذا المشروع من اخطاء في مرحلة الأعداد والتأسيس له سواء على صعيد وضعه أسسه الدستورية، أو مستوى بنية نظمه سياسية الذي اريده له ان يكون نظاماً برلمانياً تعددياً مبني على الفصل بين السلطات الثلاث.. الا أن مثل هذا المشروع عندما بدأ تطبيقه على ارض الواقع والانجاز تعرض لكثير من المعوقات الداخلية والخارجية والتي اسهمت – وبدرجات متفاوتة- في اضعافه واحداث كثير من الاختلالات والتصدعات والتشوّهات في منطلقاته واسسه العامة. ومن خلال هذا المنظور تحاول هذه الدراسة التصدي لجانب اساسي وجوي رافق وتزامن مع انطلاق مشروع بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، واسهم في ارتداداته الداخلية في عدم خلق شروط الاستقرار التي تكفل البدا ببناء مشروع للدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ على أسس وتوجهات صحيحة، وهذا الجانب يتمثل بطبيعة العوامل والتدخلات الدولية والإقليمية في الشأن العراقي، وتأثيراتها السلبية في مشروع بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

الكلمات مفتاحية: التدخلات الدولية والإقليمية، بناء الدولة، أنموذجاً، دراسة تحليلية.

International and Regional Interventions and their Impact on Iraq's State-building Project after 2003 (Turkey, Saudi Arabia, Iran): An Analytical Study

Assist. Lecturer Karrar Ismael Mohammed Merdhi
Alfurat Al-Awsat Technica University I Al-naijaf Technial Institute

Abstract:

The project of building the Iraqi state on new foundations and standards is considered one of the most prominent transformations brought about by the US occupation of Iraq in 2003, despite the similar mistakes of this project in the stage of preparation and establishment, whether in terms of laying down its constitutional and legal foundations, or at the level of the structure of the political system that I want. It may be a pluralistic parliamentary system based on the separation of the three branches of government: executive. Its premises and foundations.

Through this perspective, this research attempts to stop identifying an essential and vital aspect that accompanied and coincided with the launch of the state-building project in Iraq after 2003, and contributed to its internal repercussions in not creating conditions for stability that ensure the start of building a project for the state in Iraq after 2003 on foundations and directions. Correct, and this aspect is represented by the nature of international and regional factors and interventions in Iraqi affairs, and their negative effects on the state-building project in Iraq after 2003.

Keywords: Internation and regional interventions, state building, Modal, analytical study.

DOI: <https://doi.org/10.36317/kja/2024/v1.i59.14572>

Kufa Journal of Arts by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4. 0 International License.

مجلة آداب الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤.٠ الدولي.



المقدمة: -

إن من أبرز النتائج التي تمخض عنها الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، إضافة الى الابعاد الجيوسياسية لعودة الولايات المتحدة الأمريكية من البوابة العراقية، وفرضها لواقع سياسي جديد لمنطقة الشرق الاوسط، هو ان هذا الاحتلال قد شكل تحولاً في تاريخ العراق المعاصر على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، حيث بدأ التأسيس – وبرعاية وأشرف دولي وامريكي – لمشروع بناء " أنموذج " للدولة الحديثة في العراق مبني على نظام برلماني دستوري يؤمن بالانتقال السلمي للحكم، ويأخذ شرعيته من خلال اجراء انتخابات شعبية تحدد عبرها نتائج و معالم الحكومة المنتخبة، وطبيعة حجوم وتأثير القوى السياسية المشاركة والتي ستسهم في تأسيس وتمثيل وبلورة اعضاء هذه الحكومة.

وإذا كان مشروع بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ومنذ لحظة التأسيس وتفعيل اليات العمل السياسي، التي وقع الاختيار عليها لتكون ممثلة للمكونات في المشاركة السياسية.. قد واجه تحديات وعوامل داخلية عطلت من مسارات هذا المشروع، ومن ثم ضعفت من منطقاته وأسسها كما حصل مثلاً في مسألة كتابة الدستور والاستفتاء عليه عام ٢٠٠٥، مما أدى بالتالي الى غياب واضح بمفهوم الشراكة السياسية مبني على مبدأ الأجماع الوطني.. غير أن مثل هذه العوامل والأسباب الداخلية وان كان أي تحليل أو تقييم لمشروع بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ يجب ان يقف عندها، ألا ان مع أهمية مثل هذه العوامل الداخلية، فإنه يبقى هنالك عوامل خارجية أسهمت بدورها – وبنسب متفاوتة – بالتأثير السلبي في مشروع بناء الدولة بالعراق بعد عام ٢٠٠٣.

■ أهمية البحث:

ومن خلال هذا المنظور سنحاول الوقوف في هذا البحث عند تحليل أبرز العوامل واسباب وتدخلات الدولية منها والاقليمية التي اسهمت بصورة سلبية بأضعاف مشروع بناء الدولة ، خصوصاً في مرحلة الشروع والتأسيس لمثل ابعاد هذا المشروع، اي في السنوات التي اعقبت هذا التاريخ، والتي كانت حاملة للكثير من الاحداث والوقائع التي مر بها العراق، والتي ساهمت في عدم استقراره سياسياً واجتماعياً، مما تسبب بالتالي في تعثر ولادة " مشروع " دولة متكاملة الابعاد يحقق العراق من خلالها عودته كفاعل سياسي ومؤثر في المنطقة العربية، لكن الاحداث والوقائع التي شهدتها العراق خصوصاً بعد بدأ الواقع الجديد عام ٢٠٠٣ والتي ساهمت تلك التدخلات بطريقة و بأخرى في تفجيرها اثرت بمفاعيلها – وماتزال- ليس في تصدع اركان بناء مشروع الدولة بالعراق فقط، بل لقد خلقت مثل هذه التدخلات انقسامات داخلية اثرت في تمزيق نسيج المجتمع العراقي.

■ إشكالية البحث:

تتلخص مشكلة البحث في السؤال التالي:

ما هي التدخلات الدولية والإقليمية وتأثيرها في مشروع بناء الدولة بالعراق بعد عام ٢٠٠٣

■ فرضية البحث:

يستند البحث على عدة فرضيات يحاول الاجابة منها على الأسئلة المعروضة في اشكالية البحث وكما يأتي:

١- التدخلات الدولية والإقليمية وتأثيرها على العراق بعد عام ٢٠٠٣.

٢- مشروع بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

■ حدود البحث:

أن الحدود والغايات التي يسعى لها هذا البحث هو كشفه لخطورة مثل هذه التدخلات الدولية والاقليمية المستقبلية(التركية – السعودية- الإيرانية) كنماذج تناولها البحث من جهة , كما انه في الوقت نفسه يحاول التوصل الى تحديد مقاربة تجمع بين رسم سياسة استراتيجية واضحة لخارجية العراق تقوم على مبدأ التوازن والمرونة في تحديد تعاملها مع المحيط الدولي والاقليمي, بمحتوى تبقى به مصلحة العراق هي المعيار والفيصل في توجهات ومسارات العلاقات الخارجية, بعيدة عن سياسة المحاور أو العمل بمبدأ " الحيادية " من شأنها ان تضع العراق بمعزل دولي أو اقليمي وهذا الامر لا يتحقق – وكما سنبين في مثل هذا البحث- الا اذا اكتمل فيه مشروع بناء الدولة بالعراق, بالشكل الذي يحقق فيه سيادته على ارضه ومقراته, ويكون قراره نابع من اراده وطنية, ويعبر بمضمونه عن ابعاد الهوية العراقية الجامعة لكل العراقيين.

■ منهج البحث:

لأهمية التاريخ في صنع الحدث السياسي أستعمل البحث المنهج التاريخي حسب دليل توثيق المراجع وفق نظام (APA-7)(جمعية علم النفس الامريكية) , لذا جاء اختيار هذا المنهج تناسباً مع متطلبات البحث.

أولاً: تركيا:

إذا كانت قوة وفاعلية الدولة في النظام العالمي الجديد, وانعكاس ذلك على طبيعة وضعها لرؤية سياساتها خلف الحدود, التي تناسب امكانياتها ونفوذها تقاس في احد وجوها على اساس تصنيف لتلك الدول – الى دول فاعلة ومؤثرة وهي الدول العظمى التي ترسم بنفوذها قواعد اللعبة السياسية, وتحدد الاولويات واستراتيجيات, وطبيعة صراعات تنشأ وتتحكم في مساراتها, ودول اخرى تكون عادة متحالفة مع تلك الدول الكبرى فتضمن لنفسها الفاعلية من خلال الغطاء السياسي والاقتصادي والعسكري لتلك التحالفات, ودول اخرى لا هي صانعة لقواعد اللعبة السياسية, ولا هي متحالفة مع القوى العظمى, بل تستفاد من طبيعة الصراعات التي تحدث في العالم و " تعاش " عليها في بناء استراتيجيتها الدفاعية والاقتصادية (أبو خزام ٢٠٠٩).

ومن خلال هذا المنظور تعد تركيا من الدول التي تنتمي الى الصنف الاخير التي تتحرك لمجالها الحيوي على أساس تغذية الصراعات في الدول المجاورة لها, أو الاستفادة من مفاعليها

المستقبلية، أو تنظر الى وجود خلل في تلك الدول المجاورة على اساس نزعة " براغماتية" تحاول توظيفها لخدمة مصالحها الجيوسياسية.

وعلى هذا الأساس فإن رسم التوجهات السياسية العامة لتركيا – خصوصاً في عهد الرئيس رجب طيب اردوغان- بتحديد طبيعة علاقتها مع الدول المجاورة لها، اعتمدت على الاستفادة من المتغيرات الطارئة، وانعكاساتها الغير ايجابية على تلك المناطق الامر الذي ادى بالتوجه التركي في ادراكه الوضع الفارغ في إغراق حرب الخليج الثانية وتدمير جانب هام من القوة العسكرية، وهذا الإدراك جعل من الاتراك يتوغلون في اتجاهين:
الاتجاه الأول: الجمهوريات الإسلامية تحديداً دول اسيا الوسطى التي حصلت على استقلالها من روسيا "الاتحاد السوفياتي سابقاً".

إما الاتجاه الثاني: فهو الأكثر اهمية في المنطقة هو "الخليج العربي" حيث عصب الطاقة خصوصاً البترول والامدادات والاسواق التي تمثل منطقة اقتصادية مهمة (الحسيناوي: ٢٠١٣).
لقد ظلت المصالح التركية في العراق مستقرة إلى حد ما على مر السنين وكان يحركها بصفة أساسية الخشية من تسييس محتمل لأكراد تركيا، ويمكن إجمال هذه المصالح في عاملين محددين أساسيين: الأول منع أية مجموعة متمردة كردية تركية من إيجاد ملاذ آمن في شمال العراق، والثاني، وهو الأهم، خفض أثر العدوى على أكراد تركيا والذي يمكن أن ينجم عن النشاطات السياسية للأكراد العراقيين؛ هذا العامل يتطلب احتواء الطموحات السياسية لأكراد العراق، وهي إنشاء كيان يتمتع بالحكم الذاتي في شمال البلد، وتكون مدينة كركوك الغنية بالنفط في قلبه، أو الاستقلال بشكل مباشر " (باركي ٢٠٠٥).

يمكن القول إن " عدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بمستقبل العراق أكبر تحد للحكومة التركية اذ أنها وحدث صفوف عناصر كثيرة من يسار الوسط وأقصى اليمين على السواء على امتداد محور قومي مناهض للولايات المتحدة، هذه المرحلة القومية نوعاً ما طغت على وسائل الإعلام وعلى المجتمع المدني التركي بصفة عامة ولعبت دوراً في تقييد حرية أنقرة في رسم معالم سياسة متماسكة تجاه العراق، إن تضافر مجموعة متنوعة ضاغطة ناجمة عن الوسط الإسلامي المتمثل بحزب العدالة والتنمية، والمؤسسة المناهضة للحزب، والقوميين المتشددين والتي ضخمتها وسائل الإعلام بنقل الأخبار غير الدقيقة والملهبة للمشاعر، زج الحكومة بصفة مستمرة في طائفة من الأزمات الصغيرة مع الولايات المتحدة والقادة العراقيين " (باركي ٢٠٠٥).
هذا الأمر يعني إن تركيا في تحركاتها على مثل هذه الاصعدة تحاول تحقيق مطالب وغايات جيوسياسية من أهمها:

أ- جعل الوجود التركي قوة فاعلة في المنطقة.

ب- تعزيز موقفها تجاة اوروبا.

ج- العمل على حماية مصالحها من خلال اقامة تحالفات دولية مع "الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي" (باركي ٢٠٠٥).

أما بخصوص طبيعة علاقتها بالعراق – تحديداً – خصوصاً بعد التغير الذي حصل، فإن النظرة التركبية السياسية ترى ان المحددات أو الاهداف التي تسعى لتحقيقها، أو الاستفادة من توظيفها بما يخدم مصالحها الجيوسياسية، ومن ابرز تلك المحددات والاهداف ما يلي:

أ- الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية، وذلك انطلاقاً من أن إي تقسيم للعراق سيفتح باب تقسيم كل الدول المجاورة له بما فيها تركيا.

ب- منع إقامة اي كيان جديد في العراق، حيث أن إقامة مثل ذلك رسمياً سيجعل أكراد تركيا على الاحتذاء بأشقائهم في العراق، والسعي الجدي مهما طال الزمن بهم، إلى تحقيق الانفصال عن تركيا أو على الأقل إقامة حكم ذاتي، مادام مثل هذا الهدف أصبح واقعاً في شمال العراق، إن تركيا تعارض حتى منح أكراد العراق حكماً ذاتياً واسعاً يمكن أن يفتح الباب لاحقاً لإمام استقلال كامل

ت- أن تركيا ترى أن إعلان دولة كردية مستقلة في شمال العراق يشكل سبباً للحرب، وهذه مسألة محسومة بالكامل لدى انقرة، ووجود الجيش التركي في بعض مناطق شمال العراق وأن كان يستهدف مواجهة قوات حزب العمل الكردستاني التركي إلا انه يمثل في الوقت نفسه دور الشرطي الذي يراقب حركة الأكراد العراقيين، منعاً لأية مفاجآت ودور المتأهب دائماً.

ث- أن التفكك السياسي والعراقي للعراق، شجع تركيا على المطالبة بمنح تركمان العراق حقوقاً ثقافية وحكماً ذاتياً، وألا يكونوا في أي حال تابعين إلى منطقة الحكم الذاتي الكردي المحتملة في المستقبل، وذلك ليبقى التركمان جيباً داخل العراق سواء اتجه بغداد أو اتجاه الأكراد.

ج- منع تشكيل العراق أي تهديد مستقبلي لتركيا، وإذا كانت تركيا مع عراق موحد إلا أنها ضد عراق قوي.

ح- إقامة مناطق حكم ذاتي متعددة، فان تركيا تعارض إقامة منطقة حكم ذاتي في الجنوب وتفضل أن تكون تابعة إلى بغداد (الحسيناوي، ٢٠١٣).

وعلى أساس التحرك على مثل هذه الاصعدة فقد " وصل ذروة الانقسام في تركيا على العراق، الى تشكيل بما يسمى بـ "مجلس التعاون الاستراتيجي" سياسياً واقتصادياً، من اجل تحقيق غايات مختلفة أبرزها الوصول إلى صيغة سياسية من جهة، وان تكون انقرة عرابية القوى السياسية من جهة أخرى وكذلك دعم القوى الليبرالية نسبياً المنفتحة على خطوط الدول العربية المعتدلة، لكن الخلاف الجذري بين انقرة وبغداد انفجر بسبب الأزمة في سوريا وقد توترت العلاقات، فضلاً عن سعي تركيا لتشكيل جبهة مع رئيس إقليم كردستان وقوى أخرى في الداخل العراقي لتغيير موازين القوى داخل العراق" (الحسيناوي، ٢٠١٣).

وعلى ضوء التطورات السياسية الداخلية فهي تريد أن تكون الحكومة الجديدة في بغداد قادرة على التغلب على الانقسامات العرقية والإقليمية والطائفية التي مزقت البلاد بدرجات متفاوتة على مر التاريخ، وهي تريد أيضاً أن يصبح العراق دولة مستقرة ومزدهرة، وعودة العلاقات الاقتصادية، وقد أعلنت أنقرة في مناسبات متفرقة ما تعتبره "خطوطها الحمراء" في العراق التي لها علاقة بالتسوية النهائية لوضع شمال العراق أكثر بكثير من أي شيء آخر" (زغدان ٢٠١٥).

ويذكر أحد الباحثين بتقييمه للأبعاد الجيوسياسي للعلاقة ما بين العراق وتركيا، إلا إن الأخيرة تعطي أهمية كبيرة لأبعاد تلك العلاقة من منطلقات متعددة أهمها:

- سعي تركيا لحل المعضلة التي تواجهها في شمال العراق والمتمثلة بعناصر مسلحة تسبب المشاكل لتركيا بين الحين والآخر.
- إقامة علاقة جيدة مع بغداد سيكون ورقة وازنة للتطورات المستقبلية في كردستان العراق.
- أن تركيا تخطط وهي بدأت بالفعل من أجل أن تكون أحد أهم الدول الموردة لخطوط الطاقة في اسيا وأوروبا.
- أن من أهم ما يعول عليه الأتراك هو أن تكون الشركات التركية رقم واحد العاملة في العراق" (زغدان ٢٠١٥).

لكن بعد الاحتلال الأمريكي للعراق بعد عام ٢٠٠٣ ظهرت بعض المتغيرات الخاصة بالوضع العراقي، الأمر الذي أدى إلى تغير في السياسة التركية التي اتبعتها تجاه العراق في مثل هذه المدة، ومن أبرز تلك المتغيرات:

- انتقال العراق في طبيعة حكمه من المركز إلى صيغة اللامركزية.
 - ارتفاع مدى العلاقة والأخوة بين أكراد تركيا وأكراد العراق.
 - تسجيل الأكراد نقاط تقدم مهمة في مسألة كركوك.
 - تمركز المسلحين في شمال البلاد (زغدان ٢٠١٥).
- إن هذا " تحول في سياسة الأتراك نحو العراق نابع من قناعة الساسة الأتراك أنه لا يمكن الوصول لحل مشكلة الأكراد إلا بإقامة علاقة تعاونية مع العراق المعني الأول في المنطقة بهذا الشكل، كما أن التقارب التركي- العراقي أتى في إطار سياسة تركيا الجديدة والمبنية على تعدد الأبعاد ومبدأ تفسير المشكلات مع الجوار" (زغدان ٢٠١٥).

يبقى هنالك " عامل يؤدي إلى إعاقة التوجهات التركية نحو العراق والدول الأخرى خصوصاً العربية منها ككل، هو ذلك الذي يكون متمثل في اثر القوة العسكرية والعناصر العلمانية المتطرفة، التي مازالت تعتبر نفسها أمينة على اسس الدولة العلمانية، وهي تشعر حالياً بتآكل نسبي في عناصر قوتها، لذا نجدها تتشدد في معارضتها لإقامة أي علاقات وثيقة مع الفضاء العربي، لأنها ترى في ذلك نوعاً من "العثمنة" للدولة التركية، التي ترى هذه النخب أن

من مصلحة تركيا القومية والمستقبلية الابتعاد عنها، ومواصلة جهود اندماجها في الفضاء الأوربي الغربي مهما كان حجم العقوبات الراهنة على هذا المسار، وبشكل هذا التيار عقبة أساسية في طريق تطوير شؤون تركيا الخارجية، أو على تيار حزبها الحاكم في الوقت الحاضر، أو في حالة عودة التيار العلماني إلى سدة الحكم عن طريق الانتخابات المزمع إجراؤها مستقبلاً، سيكون لتولي حكومات عراقية للسلطة ذات توجهات بعيدة عن التوجهات التركية سيكون سبباً فاعلاً ومؤثراً إلى تراجع في سياسة تركيا نحو العراق، أو إعاقته قد تكون لمدة انتخابية أو أكثر" (زغدان ٢٠١٥).

كذلك "تعد طريقة دخول تركيا إلى حاضنة الإتحاد الأوربي من أهم التوجهات التي تضع القيود في سياسة تركيا اتجاه العراق فأنقرة تعلم أن الإتحاد الأوربي سينظر نظرة سلبية إلى أي تدخل عسكري تركي في العراق لوقوف الأكراد عن تحقيق إما الإستقلال أو حكم ذاتي قوي، ولا يتضح ما قد يكون رد فعل الأوروبية على تدخل عسكري تركي في صف التركمان إثر أي صدامات عرقية عنيفة أو هجوم تركي على معسكرات حزب العمال الكردستاني بدون إذن أمريكي، بسبب معارضة إنضمام تركيا في كثير من الدول الأوروبية، فإن تحركاً عسكرياً من شأنه أن يزود المعارضين بحجج أكثر ضدها، وسيكون هذا المتغير مقيداً للسياسة التركية إزاء العراق فيما لو استمرت تركيا في اندفاعها للانضمام للإتحاد الأوربي أما إذا تغير ذلك المسار فإن تركيا ستكون أقل تقييداً" (زغدان ٢٠١٥).

أما على مستوى العلاقة بين تركيا و العراق في المستقبل فيمكن القول " أنه في حالة حدوث الإنسحاب الأمريكي، قد ينتهي الأمر بلعب تركيا بدور أقوى بكثير في العراق كقوة مكافئة في مواجهة إيران، وإذا اختارت أن تكون حامية للأكراد من عدم الاستقرار في المستقبل أو حتى من محاولة حكومة مركزية في بغداد للحد من امتيازاتهم، تستطيع تركيا حتى مزايا أخرى من المحفزات الإيجابية أولهما أن تغير الخطاب وعرض المساعدة السياسية على الأكراد سوف يساعدان أيضاً على تخفيف بعض التورات العراقية بين الأكراد والتركمان بحيث يصبح الحوار بشأن كركوك ممكناً، وقد يتجاوب الأكراد مع تركيا ويبدؤوا علاقة أحسن مع الأتراك والتركمان إذا رأوا أن أنقرة لا تعارض بإصرار التطلعات الكردية بالمثل" (زغدان ٢٠١٥).

كما إن " العلاقات العراقية- التركية ربما ستطور بشكل كبير مستقبلاً لاسيما بعد رفض تركيا المشاركة في الحرب، وهذا الموقف يحسب لتركيا عراقياً عربياً ولاسيما بعد استقرار العراق سياسياً وأمنياً، وترى تركيا أن تعزيز علاقاتها مستقبلاً مع العراق أنه سيجعلها تستفاد اقتصادياً وذلك من خلال حجم التبادل التجاري بين الدولتين إضافة إلى إمكانية مساهمة الشركات التركية في إعادة البناء الأمن، إذ أكدت تركيا رغبتها في تدريب القوات العراقية من شرطة وجيش، كما أن أنقرة تريد من العراق أن يكون بلداً مستقراً، فهي ترى ضرورة سيطرة الحكومة على مفاصل الدولة وبالتالي فالعلاقات العراقية- التركية ستتطور في المستقبل المنظور لحاجة العراق لتركيا ولخبراتها في كافة المجالات بما يعانيه العراق من تدمير البنية واقتصاده ويحتاج كقوة سياسية وأمنية دافعة لاستقراره في المرحلة المقبلة" (زغدان ٢٠١٥).

كذلك يبقى للدول الفاعلة في المنطقة العربية الأخرى والشرق الأوسط دوراً في تحديد ابعاد العلاقات التركية – العراقية ذلك إن " لإيران والولايات المتحدة النفوذ الأوسط والتأثير الأكبر على سياسات العراق الداخلية و الخارجية وذلك لمعطيات كثيرة , لكن هذا النوع من النفوذ والتأثير يؤدي دوراً مهماً من دون شك في تحديد نوعية وطبيعة علاقات حكومة بغداد مع أطراف أخرى, سواء مع تركيا أو غيرها من الدول و التأثير, فهذا يعني أن العلاقة بين تركيا و بغداد ستتأثر مستقبلاً بنوعية العلاقة بين تركيا وإيران, و تركيا و الولايات المتحدة حتى الآن يبدو أن هناك مصلحة لدى كل من و اشنطن وطهران في تقارب الحكومة العراقية مع أنقرة , فالأولى تريد أن تدخل تركيا بقوة في التحالف ضد تنظيم الدولة وقد يكون العراق مدخلاً مهماً لبحر أنقرة بالنسبة إليها , أما طهران فهي تريد احتواء أنقرة في الوضع السوري و إبعادها عن دول الخليج, لذلك من المستبعد أن يكون الانفتاح العراقي على تركيا قد حصل "(زغدان ٢٠١٥).

ثانياً: المملكة العربية السعودية:

يمكن القول إن التغيير السياسي الذي حصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣ قد أنتج " عملية سياسية ونظاماً سياسياً يتبنى الديمقراطية وآلياتها أساساً لتولى السلطة وتداولها بشكل سلمي, وهو ما يعني أن الانتخابات هي الأساس في تحديد حجم القوى السياسية في البرلمان, والذي هو وفقاً للدستور العراقي ٢٠٠٥, يمنح الثقة للحكومة, غير أن المعادلة السياسية التي جاءت بها نتائج الانتخابات لم تكن مرضية لطموحات بعض دول الجوار العراقي وهو ما دفعها لاتخاذ موقفاً معادياً من العملية السياسية, و عملت جهدها من أجل افشال التجربة الديمقراطية في العراق وبكل الوسائل, ولهذا عانى العراق منذ العام ٢٠٠٣ وإلى الآن من سياسات معادية له تبنيتها بعض دول الجوار العراقي ممن وجدوا في العراق الجديد الديمقراطي ما يشكل خطراً على انظمتهم الحاكمة, لا سيما تلك الدول التي تحكمها عائلات توارث الحكم لعقود من الزمن"(النباري ٢٠١٨).

ومن بين تلك الدول العربية الخليجية التي ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في محاولة التدخل بعد عام ٢٠٠٣ , بوسائل عدة سياسية وعسكرية وامنية لأغراض تخدم مصالحها الجيوسياسية في المنطقة العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص هي المملكة العربية السعودية. وما يراد ذكره في مثل هذا السياق " إن الدوافع التي تقف وراء سياسات التدخل في الشأن الداخلي العراقي الذي تتبعه بعض دول المحيط الإقليمي بهدف التدخل في رسم صورة للوضع السياسي تتمثل بـ:

- إذ ترى هذه الأنظمة أن ذلك يهدد حكمها الذي تعاقبوا عليه في داخل العائلة الواحدة لعقود.
- الميول والمواقف المتغيرة تجاه القضايا والأحداث.

■ سعي لأداء دوراً إقليمياً مؤثراً، أملاً في أن ينعكس بشكل ايجابي في تحسين مكانتها الإقليمية.

■ محاولة احتكار الدور الإقليمي من طرف دولة على حساب دولة أخرى، مما يدفع تلك الدول للتنافس إلى تدخل في شؤون البلدان الأخرى، في محاولة منها لفرض وجودها (النباري ٢٠١٨).

وفيما يخص السعودية – تحديداً – فإنها “لا تريد من العراق ان يكون بلداً ذات توجه ديمقراطي لأن ذلك سيؤدي الى احداث تغييرات في العمق السعودي، اذ تعاملت مع الواقع جديد خصوصاً مجلس الحكم الذي شكله الحاكم الامريكي انذاك عام ٢٠٠٣ بين ترحيب، والرفض” (كاظم ٢٠١٨).

وعلى هذا الأساس فقد " عملت السعودية الى جذب العراقيين للحصول على موطأ قدم لهم على ارض العراق، اضافة الى متطوعين بحوزتهم جنسية السعودية والتي أشارت لها دراسة أكاديمية أمريكية ويست بوينت ان معظم مقاتلي تنظيم القاعدة في العراق جاؤا من السعودية وليبيا، وتضمنت السجلات (٦٠٦) من عناصر هذا التنظيم تقدر نسبة السعوديين منهم ما نسبته ٤١٪ أعمارهم تتراوح ما بين (٢٤-٢٥) سنة تصفهم بالانتحاريين" (كاظم ٢٠١٨).

هذا الأمر يعني " ان السعودية بعد سقوط النظام في العراق بعد ٢٠٠٣ اخذت تتبنا سياسات ممنهجة كان الغرض منها اسقاط التجربة الجديدة في العراق بفعل وجود نظام حكم ديمقراطي في العراق، اضافة الى تدخل بالشؤون الداخلية بفضل دعم فتوى رجال الدين وبعض الشخصيات السياسية المتورطة بدعم الارهاب بالأموال، هذه العوامل اسهمت في زيادة نمو الارهاب في العراق وانعكست سلباً على العلاقة بين البلدين" (كاظم ٢٠١٨). ينظر الجدول ذي الرقم (١).

تقديرات بالارقام لأهم الجماعات المسلحة التي قدمت الى العراق عام ٢٠٠٣.
(الشمري: ٢٠١٤)؛ (كاظم: ٢٠١٨).

الدولة/الجهة	عدد المسلحين	تفصيلهم
السعودية	٥٠٠٠	متواجدون في بغداد وهم يترددون الى العراق بصورة غير شرعية.
الأردن	١٧٠٠	متواجدون في العراق عبر الحدود الاردنية.
فلسطين	٢٠٠٠-١٥٠٠	قدم هؤلاء بصورة غير شرعية معظمهم من سوريا ولبنان من مخيمات اللاجئين
حماس والجهاد الاسلامي	٦٠٠	دخلوا العراق عن طريق الجانب السوري.
كتائب شهداء الاقصى	٤٠٠	قدموا من الضفة الغربية ودخلوا بصورة غير شرعية
لشكر طيبة	٢٠٠	وهي جماعة تنشط في كشمير دخلوا العراق بصورة غير شرعية
اخرى	١٤٠٠	قدموا من ليبيا، رومانيا، فيتنام، إندونيسيا، روسيا، داغستان، بصورة غير شرعية

ان محاولة لعب دوراً حيوياً واستراتيجياً وفاعل من قبل السعودية، مرتبط من خلال احد ابعاده بطبيعة تنافس بينها وبين ايران على مستوى المصالح الجيوسياسية في العراق، ذلك إن مثل هذا التنافس الخليجي بشكل عام، والسعودي منه بشكل خاص مع ايران قد تنوعت اهدافه واتجاهاته " إذ إن الجانب الخليجي يبغى من هذا التنافس أن يكون له شأن في ترتيب المشهد السياسي العراقي للسنوات المقبلة ذات الاهمية الخاصة لأنه يعتقد أن ترك العراق بدون وجود تأثير خليجي سيفسح المجال لانتقال تداعيات المشهد السياسي العراقي داخل العمق الخليجي بسلبياته وإيجابياته، وسيعطي مرونة، وكذلك فإن الجانب الخليجي يهدف من هذا التنافس الموازنة بين مصالحه، والمصالح الايرانية في العراق، لكن ليس الوصول الى مستوى من التصادم بين المصالح، وهذه الموازنة قد تفتقد بين الطرفين في حالة حصول حالة من اللعبة الصفرية بين الجانبين الخليجي والايراني" (الحريري: ٢٠١٨).

كذلك فإن " الجانب الخليجي يحاول أن يتعدى للتنافس الايراني في العراق تحت مظلة " المطرقة والسندان"، ويربط الخليجين بتنافسهم مع الايرانيين في العراق بملفات اخرى كأن تكون برنامج إيران النووي، ومحاولة دول الخليج لتخفيف من وطأة ضغط امريكا عليها من أجل عدم تأييد الاستراتيجية الامريكية ضد إيران بالرغم أن وثائق ويكيليكس أظهرت أن الخليجين طلبوا من واشنطن استخدام القوة ضد إيران لإيقاف برنامجها النووي" (الحريري: ٢٠١٨).

اما من ناحية ما يتوجب على الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ اتخاذها سياسات بنائه تخص تحديد ابعاد واستراتيجيات تعاملها مع دول الجوار خصوصاً الخليج – ومن ضمنها السعودية – فيما لا شك فيه ان " سياسة الانفتاح وحسن الجوار تمنح العراق فرصا أكثر في رسم

وإداء دوراً إقليمياً فعالاً، وتساعد في تحقيق الاستقرار والازدهار الاقتصادي، إذ إنها البديل عن سياسة الحروب والنزاعات، لأن الأرض والمصالح التي تشترك فيها هي التي تجمع تلك الدول فيما بينها، ومن أجل بناء استراتيجية لدور إقليمي عراقي يجب الاستعداد بثلاثة مبادئ أساسية هي :

■ التوازن في العلاقات الخارجية الدولية والإقليمية:

يجب اتباع سياسة الانفتاح والتحرك في العلاقات الخارجية، عبر التأسيس لنوع من التوازن مع دول الجوار ودول العالم والانفتاح أكثر على الدول العربية، الأمر الذي يمنح صانع القرار السياسي الخارجي مرونة واسعة للتتحرك مما يزيد من فرص نجاحه، مثلاً لا تكون علاقات العراق مع إيران وتركيا بديلاً عن علاقاته مع دول الجوار العربي، بل مكملاً لها.

■ وحدة القرار والموقف السياسي الخارجي للعراق:

لا شك أن التحدي الأكبر الذي أعاق بناء الدولة العراقية الجديدة تمثل بالتحدي الخارجي للدول المجاورة للعراق الإقليمية منها، التي اختلفت في تعاملها مع الشأن العراقي وتدخلاتها فيه بين السلبية والإيجابية مع إجماعها بضرورة إجراء تعديلات بمنظومة العراق السياسية، وحسب مصالحها عن طريق التدخل بدعم قوى سياسية تتناغم وتتقارب من حيث الرؤية الإقليمية المشتركة، الأمر الذي يشكل صراع محوري إقليمي كل منها دعم جانب أو كتلة سياسية معينة، الأمر الذي أفرز واقعا سياسياً جديداً ترك آثاره المباشرة على وحدة القرار السياسي الخارجي العراقي، ولذلك على القوة السياسية وضع حد لهذه التناقضات والتباين في المواقف المختلفة، والاستعانة عنها بوحدة الموقف والادراك المشترك للتعبير عن المصالح العراقية من خلال وحدة القرار السياسي الخارجي.

■ سياسة الحياد عن المحاور الإقليمية والدولية:

إن سياسة الانفتاح الإقليمي والدولي للحكومة العراقية الجديدة في عهد الدكتور العبادي أعطاهم المزيد من الاستقلال في القرار، ومنحها ركائز في بناء علاقة جديدة مع القوى الإقليمية والدولية قائمة على أساس تبادل وجهات النظر فيما بينها بعيداً عن الاصطفافات الإقليمية والدولية قدر المستطاع، وعلى الرغم من أن استقلال القرار السياسي العراقي عن التأثيرات الإقليمية والدولية يعد أمراً صعباً، ولا سيما في عالم يقوم على الاعتمادية المتبادلة، إلا أن درجة وطبيعة التفاهات الداخلية العراقية حول الثوابت والمشاركات بين القوى السياسية الرئيسية كفيلة بصنع سياسة خارجية عراقية قادرة على الصمود أمام التأثيرات الإقليمية والدولية (الأسدي ٢٠١٥).

ثالثاً: إيران:

شهدت المنطقة خصوصاً بعد الغزو الأمريكي للعراق صراعاً أمريكياً إيرانياً على مناطق المصالح والنفوذ، وقد اتخذ هذا الصراع أبعاداً ومسارات وتحولات مختلفة.. العسكري منها والسياسي وحتى الاقتصادي، وقد شكل العراق بعد عام ٢٠٠٣ أهم دوائر هذا الصراع

الساخنة، حيث تقاطعت فيه وعلى أرضه الرؤى والتوجهات والمصالح الإيرانية (الاسدي ٢٠١٥) والأمريكية، بالشكل الذي جعل أبعاد مثل هذا الصراع تبقى مفتوحة من ناحية نتاجه وتداعياته على كثير من التصعيد والاحتمالات التي ستؤثر بإراداتها المستقبلية على دور العراق وفاعليته ومكانته بالمنطقة العربية من جهة، وتحدد في الوقت نفسه طبيعة استقراره الداخلي وبناء نظامه السياسي من جهة أخرى.

إن إيران وبحكم الموقع الجغرافي الذي تتمتع به وطبيعة امتداداته وتداخله مع الدول المجاورة لها" فإن التطورات والتفاعلات الجارية في منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا تدخل في نطاق المجال الحيوي لإيران، لذا تعد طهران منعصرة تلقائياً بشكل مباشر في التطورات والأحداث، خصوصاً التي تجري في المجال الحيوي لإيران كما كان موقف طهران صعباً وواجهت مازقاً حقيقياً خلال الغزو العراقي للكويت على ضوء خصوصية وتعقيدات علاقاتها بدول مجلس التعاون في جانب والعراق في الجانب الآخر، فإن المأزق ذاته تكرر مرة أخرى ربما بشكل أكثر صعوبة وتعقيداً خلال الغزو ثم الاحتلال الأمريكي للعراق، وما سبقه من تصعيد أمريكي للموقف مع بغداد ومطالبتها مختلف دول العالم وفي مقدمتها إيران بمساندة تحركاتها تجاه بغداد، ونجحت طهران بالخروج من أزمتها دون الدخول في سجلات مع أمريكا" (هليل ٢٠١١).

وعلى هذا الأساس " ومع اندلاع الأزمة في العراق ونتيجة للتطورات السياسية وكذلك الامنية التي شهدتها المنطقة، فإن إيران تبرز اهميتها التي تكمن كمرکز للتحركات الأمنية الإقليمية أصبحت أكثر وضوحاً، فالحدود الطويلة مع العراق، والتي تربط المنطقتين الاستراتيجيةتين بكل من كردستان العراق في الشمال، ومنطقة البصرة في الجنوب، اعطت إيران وضعاً استراتيجياً فريداً في مجريات وتفاعلات الأزمة العراقية، كما أن موقف إيران الحيادي خلال الأزمة العراقية و دعمها لمحاولات الحكومة العراقية لجلب الاستقرار لها، فالحصول أن ذلك يعتبر تغييراً جيوسياسياً ملحوظ في الخليج العربي لصالح إيران " (حمدونة ٢٠١٢)؛ (الياس ٢٠١٠).

لقد " مثل التغيير العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي انذاك، ورغبة واشنطن بإقامة نظام عالمي جديد الذي يكرس هيمنته على العالم، وقد افتتحت عصرها بحرب الخليج الثاني (عاصفة الصحراء)، وبشرت بالعولمة، ومكافحة الإرهاب، كل ذلك انعكس وبشكل جوهري على المنظور الاستراتيجي للعلاقة بين البلدين، فأصبحت إيران بحسب التوصيف الأمريكي أحد دول محور الشر، ومع تتالي الأحداث في ابتداء من غزو العراق للكويت مروراً بتحريرها وتكثف الوجود الأمريكي في الخليج، وانتهاءً بتصاعد المقاومة الفلسطينية وفعاليات حزب الله في لبنان، وعموم الأجواء والمتغيرات التي حفلت بها منطقة الشرق الأوسط بعد عام ١٩٩٠، كلها شكلت أرضية مهيأة للتحوّل الدراماتيكي بعد اعتداءات ايلول ٢٠٠١، إن هذه المجريات وما لحقها من إسقاط نظام طالبان في أفغانستان، ثم إسقاط النظام البعثي، واحتلال العراق، دخلت العلاقة في دائرة المواجهة المباشرة في خنادق متقاربة وجبهات متصلة تكاد تصل في بعض صورها إلى

الحرب النظامية التقليدية، كما توصف بعض المواجهات لكلا الطرفين في العراق" (الزبيدي ٢٠٠٨).

ويمكن القول إنه " بالرغم من إن القوات الأمريكية متواجدة في أفغانستان ومناطق أخرى قريبة , إلا إن الخطر منها هناك يختلف, من وجهة النظر الإيرانية, عن الخطر المتأتي من الوجود الأمريكي في العراق, فإيران تتعامل مع التواجد الأمريكي في كلا البلدين, فطالبان العدو الجديد لأمريكا, هو عدو إيديولوجي لإيران, كما إن فرص التعاون معها محدودة جداً, بالإضافة إلى إن الواقع الأفغاني يسير بوتيرة منتظمة باتجاه التحسن, هذا بالإضافة إلى نظرة الأمريكيين أنفسهم إلى أفغانستان وأهميتها الجيوسراتيجية بالقياس إلى العراق والقضايا المتصلة به وبعموم منطقة الشرق الأوسط" (الزبيدي ٢٠٠٨).

إن التغيير الذي حدث بعد عام ٢٠٠٣ قد " أثار قضايا معقدة في العلاقات التي تحكم التوازنات في المنطقة, وأعدت إلى الواجهة جدلية العلاقات الأمريكية الإيرانية المتوترة أصلاً, فلأحدث ووجهات النظر الإيرانية المختلفة حول رسم أهداف حقيقية للاحتلال الأمريكي للعراق, من كونه يتوجه إلى أهداف جوهريّة مساحتها لا تتجاوز العراق, ومن رؤية أخرى, ترى أن العراق مجرد بوابة لإنهاء الدور الإيراني في المنطقة وإنهاء خطره المحتمل على إسرائيل ومسك الأرض من قرب بقوات جبارة تحكم التوازنات في منطقة الخليج العربي وعموم الشرق الأوسط, وتعيد ترتيب الأوراق بالشكل الذي يتلائم مع وجهة النظر الأمريكي إزاء المنطقة التي يختلط فيها النفط بالمال بالعنف والإرهاب" (الزبيدي ٢٠٠٨).

إن منظور " الدخول الأمريكي إلى العراق وفق الرؤية الإيرانية يتحرك بين خيارين كلاهما مر: الأول, معارضة هذا التدخل الأمر الذي يعني ضمناً الإبقاء على صدام حسين العدو التاريخي للإيرانيين والذي يمارس سياسة ظالمة بحق العراقيين, أما الخيار الثاني, فهو الإغضاء عن التدخل, وهو ما يعني السماح للعدو الأكبر أن يجاور إيران جغرافياً, وتمكينه من مسك تلابيب (أرضا وشعوبا وحكومات) والسيطرة على مقدراتها, وهذا بالتأكيد يعني مجموعة لوازم لا جدال في وقوعها, أبرزها ضمان امن إسرائيل وحمايتها من أي تهديد إيراني متوقع, بالإضافة إلى تمكين إسرائيل من فرض شروطها, بالإضافة إلى تأمين السيطرة على أهم مصادر الطاقة في العالم وضمن تدفق النفط إلى أمريكا إلى آخر قطرة منه, وأيضاً التواجد المباشر في المنطقة الأكثر حيوية في العالم, حيث السيطرة على أهم الممرات البحرية إضافة إلى الميزات الإستراتيجية للمنطقة, وكل ذلك يمهّد لأن تتمكن الولايات المتحدة من محاصرة أي تبدل إسلامي على مقاس الثورة الإسلامية في إيران, والعمل المثابر لتغيير الحكم فيها ودعم حركات التمرد والمعارضة وإنكاء المشاكل الراكدة وتأجيج الخلافات المذهبية وإثارة قضايا الأقليات.. وغيرها من الملفات الساخنة, لهذا فإن النظرة الإيرانية كانت قائمة على معارضة هذا الشأن مع مراعاة نظام البعث, وقد أشارت الكثير من المصادر الصحفية إلى امتعاض داخلي إيراني من مسaire بعض القوى الإيرانية مع المشروع الإيراني" (الزبيدي ٢٠٠٨) .

وعلى صعيد ما حدث في العراق بعد عام ٢٠٠٣ فإن " الإيرانيين تعاملوا مع الواقع وتعاطوا بإيجابية معه، بالرغم من كل ما يقال، حيث دعمهم العملي للوضع الجديد كان من بادئ الامر، ومع تقادم الأيام وتشابك الاحداث وحصول ما لم يكن متوقعا حيث الاضطرابات وعدم الاستقرار في العراق والموت اليومي وتعثر الوضع الجديد وكثافة تدخلات على المستوى الإقليمي والدولي، والمسار الأمريكي الخاطئ ظهر الجدل المحموم حول الدور الإيراني في العراق، فمن اعتبره الاحتلال الأسوأ من الاحتلال الأمريكي؛ والى تدخل سلبي يقلق الأمن ويدعم حركات التمرد والإرهاب كما هو في الرؤية الأمريكية وبعض مكونات مجلس النواب الحالي، والى تدخل سلبي طفيف لا يؤثر بشكل جدي على مجريات الأحداث، إلى كونه تدخل ايجابي ضروري وداعم لاستقرار العملية السياسية ومؤيد للحكومات التي تبادلت على حكم البلد، وجهد متواصل من الدعم الاقتصادي، ولما كانت الأطراف التي تنظر بسلبية إلى إيران هي الأكثر وذات التأثير الفاعل، فإن الأصوات المتصاعدة حول الدور الإيراني السلبي، بل وتحميلها مسؤولية فشل عملية التغيير بدعوى أنها لا تريد لأمریکا أن تنجح في العراق، وغنها إذا ما نجحت سيأتي الدور على إيران" (الزبيدي ٢٠٠٨).

ومن خلال هذا المنظور يمكن القول إن ابرز الاهداف المهمة التي كانت ايران تسعى لوجودها في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ما يلي :

- تعزيز المصالح الدينية و الاقتصادية في العراق.
 - منع أي نصر حاسم للولايات المتحدة، لأن ذلك من شأنه ان يحسن من صورة امريكا في الشرق الأوسط.
 - منع قيام اي حرب أهلية شاملة في جميع ارجاء العراق " (الزبيدي ٢٠٠٨).
- لقد افرزت التطورات الامنية والسياسية في مرحلة ما بعد غزو العراق وجود تحديات امنية جديدة لإيران كان من أهمها :
- الوجود المباشر للقوات الامريكية على الحدود المباشرة لإيران، مقرونا بقواعد عسكرية جديدة.
 - التهديدات البارزة الناتجة عن التقلبات السياسية ، و كذلك تحول البيئة السياسية والأمنية في المنطقة (الزبيدي ٢٠٠٨).

ومن خلال هذا الأمر يتضح " أن المشروع الأمريكي في العراق ارتكز بشكل أساسي على النجاح في العراق، ليس فقط بتغيير النظام ولكن أيضا في تحويله إلى نقطة انطلاق للتغيير المقبل في دول المنطقة وذلك من أجل السيطرة على مصدر الطاقة العالمي والتحكم فيه اقتصاديا بالإضافة إلى ضمان أمن إسرائيل، ولكن المشروع الأمريكي تعثر بسبب واقع الحال العراقي الذي اتخذ أشكالا متعددة ، حيث استخدمت إيران الورقة العراقية في صراعها مع واشنطن على الأرض العراقية حتى تبيع تقدمها وتعقد مهمتها وحساباتها الخاصة" (الزبيدي ٢٠٠٨).

يضاف إلى ذلك " إن النتيجة الرئيسية للغزو الأمريكي للعراق هي أنه جعل من إيران قوة إقليمية كبرى جديدة، وهذا عكس ما كانت تشتهي سفن واشنطن وحليفها إسرائيل، فقد

خلصت دراسة اجراها المعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية في آب ٢٠٠٦ إلى أن الولايات المتحدة، و بمساعدة التحالف، قد أزالت الحكومتين المنافستين لإيران في المنطقة- طالبان في أفغانستان ونظام صدام حسين في العراق- وفشلت في استبدال أي منهما بمنظمات سياسية منسجمة ومستقرة"(الزبيدي ٢٠٠٨).

أما من ناحية ابعاد ومديات الصراع الإيراني/ الأمريكي وانعكاساته المستقبلية على مشروع بناء الدولة الجديد بعد عام ٢٠٠٣ في العراق فمن " الواضح أن العلاقات العراقية - الإيرانية عانت كثيرا من التوتر منذ زمن بعيد، وذلك نتيجة للتدخلات المتبادلة في شؤون كل منهما، سواء قبل الثورة أو بعدها، وصولا لحرب الثماني سنوات بين البلدين، إن انتهاء هذه الحرب بين البلدين لم يحد من تبعاتها لاسيما في مجرى العلاقات الخارجية، ولكن بعد سقوط حكم صدام حسين في النهاية ، يبدو أن المخاوف الإيرانية ازدادت أكثر، حيث تدرك إيران أن العراق السابق لم يكن يشكل تهديدا قويا على الأمن الإيراني نتيجة سنوات الحصار والحرب المتواصلة التي أنهكت العراق وأضعفت من قوته، بينما أصبحت إيران متخوفة من عراق جديد تقوده امريكا والذي يمكن أن يشكل تهديدا حقيقيا لإيران، فضلا عن عدة تهديدات تحيط بإيران من الدول المجاورة لها والتي لديها علاقات متوترة معها، إن العلاقات بين العراق وإيران مرشحة لمزيد من التوتر على الرغم من وصول قادة عراقيين في الحكومة لهم علاقات طيبة مع إيران، وذلك بسبب ما تشهده المنطقة من ثورات قريبة جدا من حدود إيران وكذلك ما تشهده بعض دول المنطقة الحليفة لإيران، الامر الذي سيعكس الصورة بشكل سلبي في العلاقات الإيرانية - العراقية، مما دفع إيران أن تنتهج موقفا حذرا مما يجري في العراق وهي تتابع عن كثب مجريات الأمور التي تمس أمنها ومصالحها"(الزبيدي ٢٠٠٨).

يضاف إلى ذلك إن امريكا ستبقى تمارس " الضغط على إيران سواء لتحقيق أهداف معينة أو لمطالبتها بتغيير مواقفها وسياساتها تجاه بعض القضايا، وتنسم معظم قضايا الضغوط الخارجية على طهران بطبيعة سياسية، فعلى رغم وجود ضغوط اقتصادية بعضها حديث وبعضها قائم منذ سنوات مثل العقوبات الاقتصادية الأمريكية، وكذلك قضايا ذات طابع عسكري أو تقني مثل ملف البرنامج النووي الإيراني إلا أن هذه القضايا جميعاً تظل ذات بعد سياسي"(هليل ٢٠١١)؛(سمونز ٢٠٠٦).

وعلى هذا الأساس " نجد ان العراق يعاني مشكلة تجاذب العلاقة بين ايران والولايات المتحدة من جانب، وتحالفات القوى الاقليمية من جانب اخر، ويفتقد العراق الممانعة من استقطاب صراعات النفوذ التي تدار على ارضه، ولايزال عاجزاً عن المبادرة الى تشكيل تحالف يكون عضواً فاعلاً فيه، وليس تابعاً"(القرشي ٢٠٢٢) .

والجدير بالذكر ان ايران و هي المستفيد الأكبر من الوضع ما بعد ٢٠٠٣ وفقاً لحجم العلاقات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و حتى الثقافية كما و انها من اوائل الدول التي ساعدت العراق بمقاتلة داعش الأرهابي إلا ان موضوع الصراع مع امريكا أو العكس فإن

العراق قد كان ولا يزال ساحة لتصفية الحسابات ما بين الطرفين وهذا له ابعاد خطيرة على العراق و سيادته نتيجة لسببين:-

الاول : هو ادراك ايران بان العراق يشترك معها في اتصاله بمتغير خارجي سلبي و هو الولايات المتحدة الامريكية ,وعلى هذا الاساس تحاول جذب العراق نحوها من خلال اقناعه بانهم مشتركون في العدو نفسه و المتمثل بالولايات المتحدة الامريكية .

الثاني: هو تسعى ايران الى الاشتراك في أي ترتيبات امنية اقليمية مستقبلية , ففي ضوء ادراكها بأن العراق يشكل عنصراً مهماً في تقرير توازن القوى في المنطقة ,ولذلك تسعى الى التواصل معه سبباً لأداء دور اقليمي مهم في المنطقة عامة و العراق خاصة , ان سمة العداء ما بين العراق و ايران وطابع المنافسة الاقليمية وارث حرب شاملة و عوامل متعددة اخرى رتبت في ادراك الصانع الايراني قناعه مفادها "ان أي مكاسب اقليمية يحصل عليها العراق لابد و انها ستكون على حساب المصالح و الطموحات الايرانية في منطقة الخليج العربي ومن ثم يقوي موقف العراق التفاوضي معها , لذا رفضت ايران حصول العراق على اية مكاسب قد يخرج بها". (الحسيناوي, ٢٠١٣)

الخاتمة:-

واجة مشروع تأسيس الدولة في العراق لاسيما بعد ان تحددت مساراته الدستورية و القانونية والسياسية بعد عام ٢٠٠٥ مجموعة من التحديات الداخلية و الخارجية التي حاولت اجهاض مثل هذا المشروع او تعطيل فاعليته بحيث يصعب تحقيق اهدافه المستقبلية , وفي سياق هذا البحث حاولنا التوقف -تحديداً- عند العوامل الخارجية و لاسيما تلك التي لها علاقة بالتدخلات الدولية و الاقليمية التي تحددت اشكالها والياتها و اختلفت مستويات تأثيرها على ابعاد نجاح مشروع الدولة في العراق بشكل عام وعلى سير العملية السياسية فيه و عدم تعقد مساراتها بشكل خاص , وقد احتوينا من بين تلك التحديات الخارجية و التي كان لها تأثيراً مباشراً و غير مباشر على مثل هذه الصعد كل من الدور التركي و دول مجلس التعاون الخليجي ممثلة بالملكة العربية السعودية و ايران, و أن من اهم النتائج التي توصل اليها البحث لاسيما على صعيد تشخيص الاثار و الانعكاسات السلبية و التي اثرت في مشروع بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ , ما يأتي:-

- بالرغم من التوجهات السياسية العراقية ما بعد عام ٢٠٠٣ التي اكتسبت ستراتيجية تقوم على الابتعاد عن سياسة المحاور و عدم التدخل بالشأن الداخلي للدول أو ما يسمى بـ "مبدأ الحياد الايجابي" , الا ان مثل هذه الاستراتيجية لم تمنع دول الجوار من التدخل في الساحة العراقية بأشكال و مسوغات و حجج , فتركيا خصوصاً بعد تدخلاتها في القضية السورية منذ عام ٢٠١٣ و بحجة الحفاظ على الامن القومي قامت بأنتهاكات عديدة للسيادة العراقية من خلال عملياتها العسكرية في شمال العراق بملاحقتها لتحركات عناصر حزب العمال

الكرديستاني , كما انها قامت بالتدخل بملفات عديدة تخص الشأن العراقي اهمها ملف الامن المائي حيث انشأت العديد من السدود الامر الذي ادى الى تقليل حصص العراق المائية.

■ وفيما يتعلق بالتدخلات الاقليمية و دور المملكة العربية السعودية بشكل خاص في طبيعة المتغيرات التي حصلت على الساحة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ فقد تفاعلت المملكة خصوصاً في المراحل الاولى من تأسيس الدولة العراقية وتحديدًا- من عام ٢٠٠٦-٢٠١٤ بنوع من الريبة و الحذر من طبيعة التحول الديمقراطي في العراق كونه سيتبع نظام حكم سيتفرد بالسلطة مما يجعله قادراً على تهيمش و اقضاء اقلية اخرى في العراق , لذلك حاولت في هذه المدة و نتيجة لاستقطابها قسم من النخب السياسية المشاركة في العملية السياسية من التدخل بطريقة مباشرة و غير مباشرة في دعم مشاريع غير مرغوب بها في العراق لكن مثل هذا الدور و التوجه من المملكة العربية السعودية لم يبقى ثابتاً- خصوصاً بعد نجاح الدولة العراقية بالقضاء على التهديدات الارهابية على الداخل العراقي كتنظيم القاعدة و داعش فتجاوز العراق هذه المرحلة الامر الذي انعكس على مواقف دول مجلس التعاون الخليجي والذي ادى بالمملكة العربية السعودية الى التفكير بمحاولة اعادة العراق الى محيطه العربي وتجديد التعاون الاقتصادي و التجاري و الدبلوماسي وهو ما قامت بتفعيل الياته لاحقاً السياسة الخارجية , مما جعل العراق ينتهج علاقات طيبة مع دول الخليج العربي بشكل عام و المملكة العربية السعودية بشكل خاص.

■ اما بالنسبة للدور الإيراني في الساحة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ والاثار الذي تركه في توجهات و مسارات بناء مشروع الدولة في العراق , لقد كانت تنظر لمخرجات هذا المشروع برؤية برغماتية في صالح توجهاتها و مركزيتها بشكل عام و في العراق بشكل خاص , و نتيجة لخلقها الصراع بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية تحاول و بأشكال عديدة اضعاف دور الولايات المتحدة في العراق من خلال تهديد مصالحها القومية , سيما في الوقت نفسه تعمل لأستقطاب قسم من النخب السياسية المشاركة في العملية السياسية من أجل ضمان بلورة حكومات صديقة لإيران لاتتقاطع توجهاتها مع الأهداف الجيوسياسية لإيران.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً. الرسائل الجامعية:

- الحسيناوي جعفر بهلول جابر. (٢٠١٣). *الابعاد السياسية والاقتصادية للاحتلال الامريكي للعراق وانعكاساتها على دول الجوار* [رسالة ماجستير غير منشورة], جامعة النهريين
- حمدونه احمد محمود ابراهيم. (٢٠١٢). *السياسة الإيرانية تجاه العراق في ظل الاحتلال الامريكي ٢٠٠٣-٢٠١٠ دراسة في المتغيرات الجيوسياسية* [رسالة ماجستير غير منشورة], جامعة الأزهر

- زغدان، مريم. (٢٠١٥). السياسة الخارجية التركية تجاه العراق بعد حرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣-٢٠١٥ [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة محمد بوضياف – المسيلة
- هليل، محمد أمين. (٢٠١١). العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الاحتلال الأمريكي للعراق (٢٠٠٣-٢٠١١) [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة الشرق الاوسط

ثانياً. المراجع العربية و المعربة:

أ. المراجع العربية:

- أبوخزام، إبراهيم. (٢٠٠٩). الحروب و توازن القوى دراسة شاملة لنظرية القوى و علاقاتها الجدلية بالحرب و السلام. دار الكتاب الجديدة المتحدة .
- الياس فراس. (٢٠١٠). مركزية العراق في العقل الاستراتيجي الايراني. مركز العصر للدراسات الاستراتيجية و المستقبلية.
- الزبيدي، حسن لطيف؛ والعبادي، نعمة محمد؛ والسعدون، عاطف لافي. (٢٠٠٨). العراق والبحث عن المستقبل. د-مط.
- الشمري، صلاح حسن. (٢٠١٤). الاستراتيجية الأمريكية حيال العراق قراءة في ملامح التغيير. منشورات صفاف.
- القرشي، علي لطيف محمد. (٢٠٢٢). العراق في الادراك الاستراتيجي الايراني. مكتبة عدنان للنشر.

ب. المراجع المعربة:

- سمونز، جيف. (٢٠٠٦). عراق المستقبل: السياسة الامريكية في اعادة تشكيل الشرق الاوسط (سعيد العظيم: مترجم). دار الساقى.

ثالثاً. المقالات والبحوث:

- الاسدي، عبد الامير محسن جبار. (٢٠١٥). نحو بناء استراتيجيه اقليمية في السياسة العراقية بعد عام ٢٠٠٣. كلية العلوم السياسية، (٢٦-٢٧) ١٣٦-١٣٧.
- الحريري، جاسم يونس. (٢٠١٨). التنافس الخليجي-الايراني في العراق بعد الانسحاب الامريكي من العراق. جامعة بغداد، (٥٤) ٥٩.
- كاظم، ظلال جواد؛ وعبدعون، احمد مرزوق. (٢٠١٨). الحدود السياسية لبعض دول جوار العراق وأثرها في نمو ظاهرة الارهاب بعد عام ٢٠٠٣. كلية التربية للبنات، (٢٧) ٣٠٧-٣١١.

- النباري احمد عبد الامير. (٢٠١٨). التحديات الخارجية للعملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣ تحديات السياسة القطرية انموذجاً. جامعة بغداد، (٧٢) ١٠٣-١٠٧.

رابعاً. الانترنت:

- باركي هنري ج. (٢٠٠٥، ١٠، ١٧). تركيا والعراق اخطار وامكانات الجوار. www.usip.org

. List of sources

first. University dissertations

- . Al-Husseinawy Jaafar Bahloul Jaber. (2013) The political and economic dimensions of the American occupation of Iraq and its repercussions on neighboring countries (unpublished master's thesis), Al-The two rivers university
- Hamdouna Ahmed Mahmoud Ibrahim (2012) Iranian policy towards Iraq under the American occupation 2003-2010, a study in geopolitical variables [unpublished master's thesis, Al Azhar university
- Zaghdan Maryam. (2015) Turkish foreign policy towards Iraq after the third Gulf War of 2003 - 2015 | Unpublished Master's Thesis, Mohammad Bouzief University - Al-Masila
- Halil Muhammad Amin (2011) Iranian relations with the Gulf Cooperation Council countries in light of the occupation American University for Iraq (2003-2011), unpublished master's thesis, Middle East University

secondly. Arabic and Arabic references

a. Arabic references

- . Abu Khuzam Ibrahim. (2009) Wars and the balance of power, a comprehensive study of the theory of power and its dialectical relationship with war and peace. New United Book House United
- Elias Firas. (2010) The centrality of Iraq in the Iranian strategic mind. Al-Asr Center for Studies Strategic and future.
- l-Zubaidi Hassan Latif, Al-Abadi Niama Muhammad, and Al-Saadoun Atef Lafi. (2008). Iraq and research About the future. D Matt.



- Al-Shammari Salah Hassan. (2014). The American strategy towards Iraq, a reading of its features Change. banks Publications.
- Al Quraishi Ali Latif Muhammad. (2022) Iraq in Iranian strategic perception. Adnan Publishing Library.

B - Arabized references

- . Simmons Jeff. (2006). Future Iraq: American policy in reshaping the Middle East Saeed Al-Azeem (translated). Dar Al-Saqi.

Third. Research and articles

- . Al-Assadi Abdul Amir Mohsen Jabbar. (2015) Towards building a regional strategy in Iraqi politics after a year 2003. Faculty of Political Science. (26-27) 135-136
- Hariri Jassim Younis. (2018). The Gulf-Iranian rivalry in Iraq after the American withdrawal from... Iraq. University of Baghdad (54) 59
- . Kazem Dhalal Jawad; And Abdoun Ahmed Marzouk. (2018) The political borders of some countries neighboring Iraq and its impact on the growth of the phenomenon of terrorism after 2003. College of Education for Girls - (27) 307-311
- Al-Nabari Ahmed Abdel Amir. (2018). External challenges to the political process in Iraq yet 2003: Challenges of Qatari policy as an example. University of Baghdad (72) 103-107

Fourthly. The Internet

- . Parkey Henry J. (2005-2017) Türkiye and Iraq: dangers and potentials of the neighborhood. www.usip.org